تقرير الموجز" الأسبوعي الصادر عن البنك الوطني الأسبوعي يتعقب تطورات أسواق النقد

أمريكا تطبق أكثر الحملات صرامة لتشديد السياسة النقدية منذ 1981

الولايات المتحدة وسويسرا وجنوب إفريقيا رفعت أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس

أكد تقرير "الموجز" عن أسواق النقد والصادر عن البنك الوطني أمس، أن الأسبوع الماضي كان مثقلاً بالأحداث التي أثرت على الأسواق المالية، بدءا من قرارات البنوك المركزية المتعلقة بأسعار الفائدة، مروراً بمؤشرات مديري المشتريات، ووصولاً إلى التدخل في سوق العملات الأجنبية.

وأوضح التقرير أن الولايات المتحدة وسويسرا وجنوب إفريقيا رفعت أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس، بينما قامت النرويج والمملكة المتحدة برفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، وتدخلت اليابان لتعزيز قوة الين الياباني للمرة الأولى منذ 24 عاماً.

كما تناول التقرير التقلبات في أسواق العملات الأجنبية، حيث وصل مؤشر الدولار يوم الجمعة الماضي إلى أعلى مستوياته المسجلة في 20 عاماً، بينما أدت القراءات الضعيفة لمؤشرات مديري المشتريات إلى وصول اليورو إلى مستوى جديد من التراجع.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير.

الولايات المتحدة الامريكية

75 نقطة أساس أصبحت الخطوة الاعتيادية لرفع الفائدة

اختتم مجلس الاحتياطي الفيدرالي اجتماعه الذي استمر على مدار يومين يوم الأربعاء الماضي، بالإعلان عن رفع سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس أخرى إلى نطاق مستهدف جديد يتراوح ما بين 3 % إلى 3.25 % مع الإشارة إلى مواصلته رفع سعر الفائدة فوق المستوى الحالي.

وعكف رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول منذ فترة طويلة على تأكيد أن المركزي الأمريكي بإمكانه كبح التضخم المترسخ دون دفع أكبر اقتصاد على مستوى العالم إلى حافة الركود، حيث قال مؤخراً في يوليو الماضي "لا نحاول إحداث حالة من الركود، ولا نرى ضرورة لذلك". إلا أنه بعد إعلان الفيدرالي، تبخر هذا التفاؤل حيث ألقى باول أحد تصريحاته الأكثر قتامة حتى الآن حول آفاق النمو الاقتصادي في ظل تطبيق أكثر الحملات صرامة لتشديد السياسة النقدية منذ عام 1981.

كما أكد باول رسالته التي القاها في ندوة جاكسون هول والتي كانت الأكثر تشدداً منذ توليه رئاسة الاحتياطي الفيدرالي، حيث قال: "سنواصل ذلك حتى نتأكد من إنجاز المهمة".

التقلبات سادت أسواق العملات ومؤشر الدولار وصل الجمعة الماضي إلى أعلى مستوياته المسجلة في 20 عاماً

وقالت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، التي أكدت إجماع كافة صانعي السياسات على قرار رفع سعر الفائدة، إنها "تتوقع أن مواصلة رفع الفائدة في النطاق المستهدف سيكون مناسباً".

ورفض باول استبعاد مرور أكبر اقتصاد في العالم بمرحلة من الركود، وفي الواقع بدا غير متأكداً من مدى شدة الركود الذي قد ينتج عن جهود الاحتياطي الفيدرالي لكبح التضخم. وقال: "علينا أن نجعل التضخم وراءنا. أتمنى لو كانت هناك طريقة غير مؤلمة للقيام بذلك، لكن لا توجد".

وفسر الاقتصاديون هذه الرسالة على أنها اعتراف ضمني بأن هدف باول المعلن سابقاً والمتمثل في تحقيق "هبوط ناعم" يتمكن من خلاله البنك المركزي تهدئة وتيرة الاقتصاد دون إحداث خسائر مفرطة في الوظائف قد أصبح الآن أمراً غير واقعي. وأقر رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي بأن احتمالات هذه النتيجة "تتضاءل" كلما استمرت المعدلات التقييدية لفترات أطول. وحذر باول من أن "فرص الهبوط الناعم من المرجح أن تتضاءل" نظراً لأن السياسة النقدية يجب أن تكون "أكثر تقييداً أو يتم تقيدها لفترة أطول".

وساهم في تعزيز رسالة باول صدور مجموعة منقحة من التوقعات الاقتصادية التي نشرها الفيدرالي يوم الأربعاء، والتي جمعت توقعات عدد من المسؤولين بشأن معدل الأموال الفيدرالية والنمو والتضخم والبطالة حتى نهاية عام 2025. ويتوقع المسؤولون ارتفاع سعر الفائدة إلى 4.4 % بنهاية العام قبل بلوغ مستوى الذروة عند 4.6 % في عام 2023. وخلال تلك الفترة، ارتفع متوسط توقعات معدل البطالة إلى 4.4 % مع تباطؤ النمو إلى 0.2 % هذا العام واستقراره عند مستوى 1.2 % العام المقبل. ومن المتوقع أن يتراجع مستوى التضخم الأساسي، الذي يستبعد العناصر المتقلبة مثل الطاقة والمواد الغذائية، من 4.5 % بنهاية العام إلى 3.1 % و2.3 % في عامي 2023 و2024 على التوالي. وفي عام 2025، من المتوقع أن يبقى التضخم أعلى بقليل من المستوى المستهدف الذي حدده الاحتياطي الفيدرالي بمعدل 2 %. وكانت التعديلات مختلفة كلياً عن التقديرات السابقة التي نشرت في يونيو. وقد أظهرت تلك التوقعات مساراً أكثر اعتدالاً بكثير لارتفاع أسعار الفائدة، ومعدلات بطالة أقل بكثير ونمو أقوى حتى في ظل تباطؤ معدلات التضخم.

وأثارت تصريحات باول القاتمة عمليات بيعية مكثفة في الأسواق المالية، وتخلت الأسهم عن مكاسبها السابقة. وأنهى مؤشر ستاندرد أند بورز 500 تداولاته متراجعاً بنسبة 1.7 %، مسجلاً خسائر لليوم الثاني على التوالي، في حين خسر مؤشر ناسداك المركب، والمثقل بأسهم التكنولوجيا، نسبة 1.8 % من قيمته. وفي ظل تلك التداولات المتقلبة، ظل عائد سندات الخزانة لأجل عامين، والذي يتحرك وفقاً لتوقعات أسعار الفائدة، يحوم بالقرب من أعلى مستوياته المسجلة في 15 عاماً عند مستوى 4.1 % فور إصدار الاحتياطي الفيدرالي لبيان سياساته.

أوروبا والمملكة المتحدة

بنك إنجلترا يرفع سعر الفائدة، لكنه يترك مجالاً على الجهة المقابلة من المحيط، اتجه بنك إنجلترا لاتباع مساراً مختلفاً عن الاحتياطي الفيدرالي الذي رفع سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس، إلا أن البنك المركزي البريطاني أشار إلى أن قراره لم يكن كلمته الأخيرة بشأن مكافحة التضخم. واتجه نحو تطبيق زيادة متواضعة بمقدار 50 نقطة أساس يوم الخميس ليصل بذلك سعر الفائدة إلى 2.25 %، بذلك قامت لجنة السياسة النقدية لبنك إنجلترا بتثبيت وضعها في ظل حالة الشد والجذب مع الفريق الوزاري الجديد الذي يدير وزارة الخزانة هذا الخريف. وأوضحت لجنة السياسة النقدية أن رفع معدل الفائدة كان قراراً مؤقتاً لعدم تمكنه من الأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل للميزانية المصغرة ليوم الجمعة من قبل المستشار الجديد كواسي كوارتنج، الذي يركز على خطة لإعطاء دفعة لتحريك النمو الاقتصادي. وجاء في محضر اجتماع لجنة السياسة النقدية في سبتمبر أن جميع الأعضاء وافقوا على أن خطة النمو المقبلة ستوفر المزيد من الدعم المالي ومن المرجح أن تحتوي على أخبار هامة بشأن التوقعات الاقتصادية". وفي ظل تأجيل القرارات الكبرى المتعلقة بالسياسة النقدية حتى شهر نوفمبر المقبل، كان على لجنة السياسة النقدية أن تحقق توازناً دقيقاً في اجتماعها الأخير.

وأدت تلك الخطوة إلى رفع سعر الفائدة القياسي لبنك إنجلترا إلى أعلى مستوياته منذ بداية الأزمة المالية العالمية في عام 2008. إلا أن أعضاء لجنة السياسة النقدية التسعة أحجموا عن اتباع النهج الأكثر تشدداً الذي اعتمده أقرانهم في البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

وأعلن بنك إنجلترا أنه يتوقع الآن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة بنسبة 0.1 % في الربع الثالث من العام الحالي، مقارنة بتوقعات أغسطس التي أشارت إلى تسجيل معدل نمو بنسبة 0.4 %. وهذا الأداء من شأنه أن يمثل تراجعاً للربع الثاني على التوالي، مما يعزز المخاوف من أن الاقتصاد يسقط في حالة ركود. كما اقترح المركزي الانتظار حتى نوفمبر المقبل، عندما تتم تحديث التوقعات، ليلقي نظرة أكثر قوة على السياسة المالية للحكومة البريطانية الجديدة. وقالت لجنة السياسة النقدية إنه "إذا أشارت التوقعات إلى المزيد من الضغوط التضخمية المستمرة، بما في ذلك الضغوط الناجمة عن قوة الطلب، فإن اللجنة ستستجيب بقوة، وفقاً لما تقتضيه الضرورة". وبذلك، ترك بنك إنجلترا المسار مفتوحاً لتعويض تأثير التخفيضات الضريبية مع إمكانية رفع سعر الفائدة بوتيرة أعلى في اجتماع نوفمبر المقبل.

كما أكدت لجنة السياسة النقدية أن ضمان الحكومة لسعر الطاقة سيخفض معدل التضخم على المدى القصير، ومن المرجح الآن أن تكون ذروة التضخم المقاس لمؤشر أسعار المستهلك أقل من المتوقع في تقرير أغسطس عند أقل من 11 % في أكتوبر، في وقت أبكر مما كان متوقعاً، على عكس توقعات القطاع الخاص السابقة والتي أشارت إلى وصولها إلى 15 % العام المقبل. إلا أنها قالت إن معدل التضخم سوف يتراوح في حدود 10 % لعدة أشهر، ولن يكون بالضرورة منخفضاً بما يكفي لتهدئة توقعات حدوث ارتفاع كبير في الأسعار.

وفي مداولاتها يوم الخميس، انقسمت آراء اللجنة إلى ثلاثة اتجاهات مختلفة، حيث صوت خمسة أعضاء لصالح رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، بينما صوت ثلاثة آخرين لزيادة أكثر تشدداً بمقدار 75 نقطة أساس، في حين اعترض أحدهم على تلك الزيادات، حيث أراد رفع سعر الفائدة بمعدل أقل بمقدار 25 نقطة أساس.

وزير المالية البريطاني الجديد يخفض الضرائب

أطلق وزير المالية البريطاني الجديد كواسي كوارتنج العنان لتخفيضات ضريبية تاريخية وزيادات ضخمة في الاقتراض في ظل تطبيقه لأجندة اقتصادية تسببت في اضطراب الأسواق المالية، مما أدى إلى تراجع الجنيه الاسترليني وسندات الحكومة البريطانية. وقام كوارتنج بمغامرة سياسية ضخمة بميزانية مصغرة تهدف إلى إعادة الحياة إلى الاقتصاد البريطاني من خلال تخفيضات ضريبية بقيمة 45 مليار جنيه إسترليني، بما في ذلك إلغاء معدل الضريبة الإضافي البالغ 45 بنساً إضافية لأصحاب الدخل المرتفع. وستساهم تلك الحزمة في إسعاد الكثيرين من المقيمين في مدينة لندن وذوي الدخل المرتفع. وأكد كوارتنج أنه ألغى الحد الأقصى لمكافآت المصرفيين.

وقال كوارتنج إن ميزانيته المصغرة ستعزز النمو لكنه اعترف بأن العديد من إجراءاته لن تحظى بشعبية كبيرة، كما يؤثر قراره بزيادة الاقتراض على نطاق واسع على مصداقية حزبه ومدى مسؤوليتهم المالية. وصرحت وزارة الخزانة إنها ستطلب من مكتب إدارة الديون جمع 72 مليار جنيه إسترليني إضافية خلال السنة المالية الحالية، ورفع الإجمالي من 161 مليار جنيه إسترليني في أبريل إلى 234 مليار جنيه إسترليني في سبتمبر. وسوف يكون الاقتراض الإضافي أكثر كلفة على الحكومة مما كان عليه في السابق، حيث ارتفعت تكلفة الاقتراض لأجل عامين إلى 3.9 % مقابل 0.4 % في العام السابق.

ويراهن المستشار على الحظوظ السياسية لحزب المحافظين على أساس الاعتقاد بأن التخفيضات الضريبية الجذرية وإلغاء الضوابط قد يعيد معدل النمو البطيء في بريطانيا إلى متوسط ما قبل الأزمة المالية البالغ 2.5 %. وقال كوارتنج لأعضاء البرلمان على خلفية هتافات عالية من حزب المحافظين وتعليقات ساخرة من مقاعد حزب العمال: "هذا نهج جديد لعصر جديد يركز على النمو".

وكانت مجموعة التخفيضات الضريبية أكبر حتى من التخفيضات التي اقترحتها ميزانية نايجل لوسون في عام 1988. حيث سيتم خفض المعدل الأساسي لضريبة الدخل من 20 بنساً للجنيه إلى 19 بنساً في أبريل المقبل، وإلغاء الزيادة على التأمين الوطني، وخفض رسوم الدمغة العقارية لمساعدة المشترين للمرة الأولى، وتم إلغاء الزيادة المخطط لها في ضريبة الشركات. إلا أنه على عكس وزير مارجريت تاتشر، سيقترض كوارتنج عشرات المليارات من الجنيهات لتمويل خططه، مما يزيد الطلب في الوقت الذي يرفع خلاله بنك إنجلترا أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم. وستبلغ التكلفة الإجمالية للتخفيضات الضريبية في عامي 2027-2026 نحو 45 مليار جنيه إسترليني. وأخبر كوارتنج أعضاء البرلمان في بيان لمجلس العموم أن هدفه السماح للمملكة بالانتقال من "الحلقة المفرغة من الركود إلى دورة حميدة من النمو". إلا أنه اعترف بأن تحول آفاق النمو في بريطانيا "لن يحدث بين عشية وضحاها". وبالنسبة لحكومة ليز تراس الجديدة، يعتبر الوقت جوهرياً نظراً لتوقع إجراء انتخابات في عام 2024. وأكدت البيانات المتعلقة بمعنويات المستهلكين يوم الجمعة التحديات الكبرى التي يواجها كوارتنج، مع انخفاض الحالة المعنوية بين الأسر المعيشية إلى أدنى مستوياتها منذ بداية تسجيل تلك البيانات في عام 1974.

قراءات قاتمة لمؤشرات مديري المشتريات في منطقة اليورو

ترسخ تباطؤ النشاط التجاري في كافة أنحاء منطقة اليورو في سبتمبر، وفقاً لمسح أظهر أن الاقتصاد من المحتمل أن يدخل في حالة ركود في ظل قيام المستهلكين بتقليص الإنفاق وسط أزمة التكاليف المعيشية. ويشير الانخفاض الثالث على التوالي لمؤشر مديري المشتريات في منطقة اليورو إلى تقلص النشاط التجاري على مدار الربع الحالي، مما يؤكد وجهة النظر القائلة بأن الركود الاقتصادي قد يكون قد بدأ بالفعل. ومن الواضح أن الربع الثالث من العام يمثل نقطة تحول بالنسبة لاقتصاد منطقة اليورو. وبعد انتعاش قوي من الانكماش الناجم عن الجائحة، أصبح الاقتصاد الآن أكثر تأثراً بارتفاع معدلات التضخم على مستوى المستهلك والمنتج. وجاءت ألمانيا في الصدارة، حيث شهدت تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 45.9 في سبتمبر، وشهدت منطقة اليورو انخفاض مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 48.2، مع تراجع قراءات قطاعي الخدمات والتصنيع إلى مستويات أقل بكثير من مستوى 50 بوصولهما إلى 48.9 و46.2، على التوالي، مما يشير إلى انكماش واسع النطاق.

ويتحمل قطاع التصنيع العبء الأكبر من المشاكل. حيث ما تزال مشاكل سلسلة التوريد تعيق الإنتاج، إلا أن ضعف الطلب العالمي أدى إلى تفاقم تراجع الأعمال مع تتناقص الطلبات الجديدة بوتيرة سريعة. كما أدت حالات التوقف الطارئة عن الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة إلى تراجع إنتاجية هذا القطاع. ومع انتهاء موسم السياحة، لم يتبق سوى القليل من الفرص لتعويض اقتصاد منطقة اليورو لتلك الفرص. وقد أدى ذلك إلى دفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى عمق المنطقة السلبية في ظل حذر المستهلكين وتقليصهم للإنفاق مع ارتفاع فواتير الطاقة عبر الاتحاد الأوروبي. وبصفة عامة، يبدو أن نظرة تحول اقتصاد منطقة اليورو نحو الركود قد تأكدت من خلال البيانات القاتمة لمؤشر مديري المشتريات لشهر سبتمبر.

آسيا

القراءات الضعيفة لمؤشرات مديري المشتريات أدت إلى وصول اليورو إلى مستوى جديد من التراجع

قرار الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة أحدث ردود فعل كبيرة أمريكية وعالمية

ضمن إستراتيجيته الهادفة إلى الاستثمار في الكفاءات الكويتية

أكاديمية «الوطني» تستقبل الدفعة الـ 27 من المتدربين

ضمن استراتيجيته الهادفة إلى الاستثمار في الكفاءات الوطنية استقبل بنك الكويت الوطني الدفعة السابعة والعشرين من المتدربين الجدد ضمن برنامجه السنوي "أكاديمية الوطني" والمصمم خصيصاً لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة.

حضر حفل الاستقبال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت صلاح الفليج، ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت سليمان المرزوق، ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية محمد العثمان ورئيس مجموعة العمليات لمجموعة بنك الكويت الوطني محمد الخرافي، ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات المحلية أحمد بورسلي، إضافة إلى مديرين تنفيذيين ومسؤولين في إدارة التدريب والتطوير.

ويمتد البرنامج التدريبي للأكاديمية لمدة 7 أشهر، حيث يبدأ في 18 سبتمبر الجاري وينتهي في مارس من العام المقبل، حيث يخضع المتدربون لبرنامج مكثف في المهارات التقنية والسلوكية وغيرها من المهارات التي تمنح المشاركين الفرصة لبناء مسيرة مهنية طويلة في بنك الكويت الوطني.

كما يتضمن البرنامج جوانب مختلفة للعمل المصرفي مثل المبادئ المصرفية الأساسية، وإدارة المخاطر، والمحاسبة المالية، والتسويق، والتفاوض، الائتمان إضافة إلى التدريب على الإبداع والابتكار والتفكير التصميمي وتعزيز الإنتاجية إضافة إلى تدريب مكثف لمدة 5 أسابيع على نظام العمل في الفروع قبل التدريب العملي لمدة شهرين في الفروع.

وفي المراحل الأخيرة من البرنامج التدريبي يجري المتدربون تدريباً ميدانياً شمل العديد من إدارات البنك من أجل فهم أفضل لطبيعة عمل القطاع المصرفي.

كما يقدم المشاركون في الأكاديمية أمام مديري الإدارات المختلفة أفكاراً جديدة من خلال "مشروع تحدي الابتكار" والذي تم تدشينه بهدف تحفيز قدرات المتدربين على الإبداع ووضع حلول ابتكارية للعناصر والجوانب المختلفة التي تم التدريب عليها خلال الأكاديمية.

وتجسد أكاديمية بنك الكويت الوطني إرثاً من النجاح يمتد لأكثر من 13 سنة، حيث تم تصميم هذا البرنامج خصيصاً لحاملي الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة الذين اجتازوا بنجاح معايير الاختيار من أجل الانضمام للبرنامج، كما يتضمن مدربين معتمدين عالمياً لتمكين الموظفين من اكتساب المهارات المصرفية المتخصصة.

وبهذه المناسبة قالت مريم النصر الله المسؤولة في إدارة المواهب والتطوير: "نحرص في بنك الكويت الوطني دائماً على استقطاب المواهب الكويتية الشابة والعمل على تطويرهم وصقل مهاراتهم حتى يصبحوا قيمة مضافة للقطاع المصرفي في المستقبل".

أضافت قائلة: "تعكس أكاديمية الوطني رؤية البنك ورسالته المتمثلة في الاستثمار في المواهب المحلية بما يتماشى مع أهدافه المتعلقة بسياسة توطين الوظائف ودعم الاقتصاد الوطني".

وأكدت النصر الله أن أكاديمية الوطني تهدف إلى إعداد قيادات مصرفية وطنية شابة ذات مهارات عالية في جميع تخصصات القطاع المصرفي، وهو ما ينسجم مع تطلعات البنك الرامية إلى بناء مستقبل مستدام والارتقاء المتواصل بالخدمات والنمو المطرد لأنشطة الأعمال والخطط التوسعية على المستويين المحلي والإقليمي.

جدير بالذكر أن أكاديمية الوطني افتتحت في العام 2008 بهدف تمهيد تمكين الخريجين الجامعيين الجدد من الشباب الكويتي من الالتحاق بالعمل في قطاع الخدمات المصرفية، من خلال ما توفره الأكاديمية للخريجين من أفضل البرامج التدريبية التي تم وضعها بالتعاون مع أكبر المؤسسات والجامعات حول العالم لمواكبة متطلبات سوق العمل.

أكاديمية البنك الوطني" استقبلت الدفعة الـ 27 من المتدربين